قائمة التدفقات النقدية الوجه الأخر للوضعية المالية

د. عــزه الأزهــر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي
Azza.lazhar@yahoo.fr

أ. سالمي محمد دينوري
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي
Azza.lazhar@yahoo.fr

ملخص:

إن إعداد القوائم المالية يتم عادة في ظل مبدأ الاستحقاق، مما يمكنا الحصول على النتيجة، وعلى الرغم من أهمية النتيجة للتعبير عن الوضعية الاقتصادية، إلا أنها تعد غير كافية عند توزيع النتيجة وعند حساب ربحية السهم، لكون الشركاء هم بحاجة للسيولة، ومن هنا جاءت أهمية قائمة التدفقات النقدية للتعبير عن الوضعية المالية.

مدخل

لاقت قائمة التدفقات النقدية اهتمام الجمعيات العلمية في كثير من الدول مثل المجمع الكندي للمحاسبين القانونيين"سبتمبر 1985" ومجلس المعايير المحاسبية المالية في الولايات المتحدة الأمريكية"نوفمبر 1987"ومجمع المحاسبين القانونيين لجنوب إفريقيا جويلية 1988، ومجمع المحاسبين في المملكة المتحدة"سبتمبر1991"وفي مصر"ماي 1996". وقد مرت قائمة التدفقات النقدية بعدة مراحل حتى وصلت إلى هذا الشكل الوارد بهذا المعيار، فقد كان مسمى القائمة في البداية"قائمة تدفق الأموال"ثم تغير المسمى وأصبح"قائمة مصادر واستخدام الأموال"وهي قائمة تبين الأموال التي تولدت من تشغيل المؤسسة واستخدامات تلك الأموال في العمليات المختلفة، ولكن كان الانتقاد الذي يوجه عادة إلى هذه القائمة هو أنها لا تعرض بيان التدفق النقدي محلل إلى الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة وهي نشاط التشغيل والاستثمار والتمويل بل كانت تقوم بمزج الأنشطة معا في القائمة دون تلخيص أو تبويب لها، هذا بالإضافة إلى عدم وجود مفاهيم محاسبية دقيقة لتعريف كل من النقدية وما في حكمها أو رأس المال العامل والذي يمثل الفرق بين مصادر الأموال واستخداماتها الواردة بهذه القائمة، نتيجة لهذا ظهرت قائمة بمسمى جديد يطلق عليها"قائمة التغيرات في المركز المالي"وهي قائمة توضح التغيرات التي تمت في عناصر قائمة المركز المالي بين نهاية وبداية الفترة وأخيرا أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم(95)في نهاية 1987 وألزم فيه المنشآت بإعداد قائمة التدفقات النقدية لتحل محل "قائمة التغيرات في المركز المالي"وهي قائمة توضح التغيرات التي تمت في عناصر قائمة المركز المالي بين نهاية الفترة وبدايتها.

1. لمحة تاريخية عن قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبيا مقارنة مع القوائم الأساسية الأخرى، وقد شهدت منذ نشوئها إلى الآن تطورات ملحوظة سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها، أو من حيث صور أو نماذج عرضها أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجاميع المهنية[1].

وكانت الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية، أول من بادر بعرض هذه القائمة بصفة طوعية في نهاية الخمسينات من القرن العشرين حيث عُرضت في صورة جدول تحليلي بسيط يسمي "قائمة مصادر الموارد والمنصرف " where-got and where gone statement كما كانت القائمة تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين للمركز المالي، تظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة في هاتين القائمتين على مدار الفترة المحاسبية. لكن المهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AICPA أصدر عام 1961 دراسة أوصى فيها بتغير مسمى القائمة لتصبح "قائمة تحليل التدفقات النقدية والموارد الماليةcash flow analysis & funds flow statement، كما أوصى جميع الشركات المساهمة العامة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها من مدقق الحسابات الخارجي مثلها في ذلك مثل بقية القوائم المالية الأساسية الأخرى[2] ثم أصدر المعهد نفسه الرأي رقم (3)عام 1963 فأوصى بالالتزام بالمعايير المحاسبية المهنية في إعدادها والإفصاح عن المعلومات التي تعرضها، كما أوصى بتعديل تسميتها إلى Statement osources and application of funds "قائمة مصادر الأموال و إستخداماتها" وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن الشركة، ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات[3].

وقد تزايدت أهمية هذه القائمة عندما أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC عام 1970م بيانها رقم (17) الذي طلبت فيه من جميع الشركات المسجلة لديها، بأن تُضمن تقاريرها المالية السنوية المقدمة للهيئة قائمة بموارد الموال واستخداماتها مما حث المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين أن يصدر في العام التالي أي عام 1971 الرأي رقم (19) الذي أوصى بما يلي[4]:

1- تغيير مسمى القائمة ليصبح "قائمة التغيرات في المركز المالي " Statement of Changes in Financial Position.

2- أن تصبح هذه القائمة واحدة من القوائم المالية الأساسية للفترة المحاسبية.

3- أن تصبح هذه القائمة مشتملة على رأي مراقب الحسابات الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية للشركة.

---

(1) محمد مطر،موسى السويطي(2008): التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات، القياس والعرض والإفصاح). دار وائل للنشر. عمان. الأردن،ط2. ص:261.

(2) Mosich A,N &larsen E ,j., Intermediate Accouting , McGraw hill book Company ,1983,p:34.

(3) AICPA,APB opinon N°3,the Statement of sources and application of funds ,1963,p:16.

(4) AICPA,APB opinon N°19,Reporting Changes in Financial Position,1981,p:14 .

4- أن يتم إعداد القائمة وفق المفهوم الشامل للموارد المالية على أن يترك للشركة الخيار في إعدادها وعرضها، إما وفقا لمدخل رأس المال العامل أو وفقا لمدخل التدفق النقدي.

وفي عام 1987م صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB البيان رقم (SFAS N°95) الذي ألزم جميع الشركات الأمريكية بإصدار (قائمة التدفقات النقدية) كواحدة من القوائم المالية الأساسية، بحيث تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ.وأوصى البيان أن يتم تصنيف التدفقات النقدية في القائمة، إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية وتدفقات نقدية استثمارية وتدفقات نقدية تمويلية [1]

ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS N°7) المعدل، والصادر عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة عام 1993 والذي حل محل المعيار السابق الصادر عام 1977 فإن هذه القائمة تُعرض باعتبارها جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة والمشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن شركات المساهمة.وقد أوصى هذا المعيار بإعدادها بشكل يفصح عن حركة النقدية التي تتمثل في النقد الجاهز والودائع تحت الطلب وما في حكمها .

2.أهمية عرض المعلومات التدفق النقدي

يهتم مستخدمي القوائم المالية لمؤسسة ما بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المؤسسة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها وذلك بصرف النظر عن طبيعة أنشطة المؤسسة وبصرف النظر عما إذا كانت النقدية يمكن أن ينظر إليها كمنتج للمؤسسة أم لا.

وتختلف قائمة التدفقات النقدية عن قائمة الدخل والموازنة النقدية كالآتي[2]:

- قائمة الدخل تشمل كافة الإيرادات والأرباح والمكاسب المتولدة نتيجة مباشرة المؤسسة لنشاطها الرئيسي أو التي قد تنشأ من مزاولتها لأي أنشطة أخرى، وتعتمد وفقا لأساس الاستحقاق، على حين أن تبين قائمة التدفقات النقدية حركة المقبوضات والمدفوعات وفقا للأساس النقدي.

- الموازنة النقدية وهي عبارة عن ميزانية نقدية لتقدير المقبوضات والمدفوعات عن فترة مالية مقبلة وما يترتب عن ذلك من فائض أو عجز نقدي هي بذلك تعتبر أداة للتخطيط والرقابة، على حين تبين قائمة التدفقات النقدية حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للنقدية وما في حكمها التي تمت فعلا خلال الفترة المعنية.

هذا وتظهر أهمية الاعتماد على معلومات التدفقات النقدية من قبل مستخدمي القوائم المالية حيث.

1- توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وتعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها، بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة بالإضافة إلى تمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث الربحية والسيولة.

---

(1) FASB, SFAS , N° 95, Statement of Cashflows,FASB,1987,p:34.

(6) محمد عبد العزيز خليفة، و آخرون، (1999): شرح معايير المحاسبة المصرية.ج1. مركز فجر للطباعة. القاهرة.،ص:117

2- تساعد محللي القوائم المالية في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة تعهداتها عندما يحين ميعادها أي تساعد في تقيم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على استرداد ديونها.

3- تعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقيم مدى مقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها حيث تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقق التدفقات النقدية المستقبلية

4- مما يزيد من أهمية إعداد قائمة التدفق النقدي أن البعض يرى أن الدليل على أن المؤسسة تحقق أرباح من عدمه هو صافي التدفق النقدي الناتج من النشاط التشغيلي"الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد وليس صافي الربح المتولد من قائمة الدخل إذ قد تحقق المؤسسة أرباح ومع ذلك يكون لديها تدفقات نقدية سالية أي التدفقات النقدية الخارجة أكثر من التدفقات النقدية الداخلة مما قد يؤدي إلى مواجهة المؤسسة لصعوبات مالية تؤثر على كل من التزاماتها النقدية وعلى أسعار أسهمها المطروحة في البورصة كما هو الحال في الشركات التي تبيع منتجاتها بالتقسيط.

5- تساعد المعلومات التي توفرها قائمة التدفق النقدي في تفسير بعض التساؤلات المطروحة من قبل المستثمرين كما يلي:

❖ كيف يمكن للمؤسسة تحقيق خسائر على الرغم من وجود تدفقات نقدية موجبة إذ قد يكون مرجع هذه التدفقات قيام المؤسسة بيع أصول ثابتة أو الحصول على قروض من المؤسسات المالية.

❖ كيف يمكن للمؤسسة تحقيق أرباح على الرغم من وجود تدفقات نقدية سالبة والتزامات نقدية لم تسدد بعد.

6- تتصف قائمة التدفقات النقدية بمجموعة من الخصائص تميزها عن القوائم المالية الأخرى وتجعلها أكثر شمولا منهم فقائمة الدخل يتدخل في إعدادها الحكم الشخصي في كثير من الأحيان والأرباح المتولدة منها مقاسه على أساس الاستحقاق، على حين يعتبر صافي التدفق النقدي الناتج عن النشاط التشغيلي بقائمة التدفق النقدي تعتبر مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع.

7- يستفيد مستخدمو القوائم المالية من الإفصاح عن التدفقات النقدية حسب القطاع في تقيم العلاقة بين التدفقات النقدية للمؤسسة ككل وذلك المتعلقة بالأجزاء المكونة لها، ومما سبق يمكن أن نستنتج:

❖قائمة التدفقات النقدية ليست بديلة لقائمة الدخل وإنما مكملة لها بما تحتويه من معلومات مختلفة.

❖قائمة التدفقات النقدية ليست عرضة لتحريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل، فصافي الدخل يمكن التحكم فيه إلى حد كبير إلى المستوى الذي ترغبه الإدارة وباستخدام طرق محاسبية مختلفة.

❖الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يستخدم للدلالة على جودة معلومات الأرباح من ناحية، وفي نفس الوقت يمثل إشارة لسوق الأوراق المالية عن جودة معلومات المؤسسة.

3.عرض قائمة التدفق النقدي

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة والأرصدة النقدية وما في حكمها، مع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية يمكن أن تبوب كل منها تبويبا مختلفا مثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبوب على أنها نشاط تشغيلي على حين يبوب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي.

①- الأنشطة التشغيلية: تساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للشركة وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة، وكذا بيان حجم النقدية المتولد نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم، وللوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات على الأساس النقدي ويتم ذلك عن طريق استبعاد أثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية[1].

②- الأنشطة الاستثمارية:يقصد بالنشاط الاستثماري كما هو وارد بالمعيار:"أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى لا تدخل في حكم النقدية فالنشاط الاستثماري يتأثر بالتدفقات المتعلقة بالاستثمارات طويلة الأجل والاستغناء عنها[2].

③- الأنشطة التمويلية يقصد بالنشاط التمويلي كما هو وارد بالمعيار:"الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمؤسسة".هو النشاط المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواءً من قروض أو إصدار أسهم[3]

4. أغراض قائمة التدفقات النقدية والنسب المستخلصة من بياناتها.

وفقا لما جاء في الرأي الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) تحت القائمة الأغراض التالية :

①- توضح قيمة الموارد المالية التي تمكنت الشركة من توفيرها من أنشطتها التشغيلية خلال الفترة المحاسبية، كما تلخص الأنشطة التمويلية والاستثمارية النقدية التي تمارسها هذه الشركة خلال نفس الفترة.

---

(1) دونالد كيسو ، وجيري ،(1995)، تعريب أحمد حامد حجاج، ج2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.ص:1232.

(2) المعيار الدولي السابع، الجمعية المصرية للمحاسبين القانونين (2006): معايير المحاسبة المصرية. أبو رامي للطباعة. مصر.

(3) كمال الدين دهراوي (2006): تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار. المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية.ص:156

② - توفر القائمة معلومات مكملة للإفصاح عن التغيرات الحادثة في المركز المالي خلال الفترة المحاسبية، فيما يتعلق بمجالات الإفصاح عن الجوانب النقدية التي لم يتيسر توفيرها في قائمتي الدخل والميزانية.

③ - إمكانية التنبؤ بقدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية المستقبلية التي تساعد في إعداد الموازنة التقديرية، وإمكانية التخطيط لأعمال التوسعة والتجديدات المطلوبة تبعا لتدفقات النقدية المتوقعة.

④ - إمكانية التعرف على قدرة المشروع على تسديد الالتزامات وفوائد الديون من موارد ذاتية دون اللجوء إلى مزيد من الإقراض.

⑤ - إمكانية التحقق من قدرة المشروع على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم.

⑥ - توضيح أسباب الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق، وصافي التدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن إتباع الأساس النقدي.

⑦ - معرفة مقدار النقدية المستخدمة في العمليات الاستثمارية والتمويلية.

⑧ - تقييم ربحية المؤسسة وجود الأرباح بصفة أن المعلومات التي تعكسها قائمة التدفقات النقدية أكثر مصداقية من المعلومات التي تعكسها قائمة الدخل.

⑨ - تقيم كل من المرونة المالية ودرجة السيولة، ومدى قدرة الشركة على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية وفقا للظروف الطارئة أو غير المتوقعة التي يمكن أن تواجهها في المستقبل.

⑩ - تهدف بشكل عام إلى قياس القدرة على توليد التدفقات النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية المحددة ضمن رؤيا وإستراتيجية الشركة.

كما يمكن استخدام النسب التالية التي تعتمد على التدفقات النقدية التشغيلية[1]

1- نسبة كفاية التدفقات النقدية من النشطة التشغيلية = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

وتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية في الأمور الآتية

- ❖ - التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية
- ❖ - مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام
- ❖ - النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية
- ❖ - المدفوعات اللازمة لتسيد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.

وتقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات وما توفره منها.

2- مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل

(1) محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سابق. ص:268- 269 .

ويفيد هذا المؤشر في بيان نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق. وكلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق والعكس بالعكس.

3- العائد على موجودات من التدفق النقدي التشغيلي = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الموجودات}}$

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي

4- العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي= $\frac{\text{التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الإتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية.

5- نسبة تغطية فوائد الديون = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{فوائد الديون}}$

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة

6- نسبة تغطية التوزيعات = $\frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{تغطية التوزيعات}}$

وتوضح هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية لتوزيعات الأرباح النقدية على حملة الأسهم.

ولعل من ابرز ما يستفاد من القائمة توضيحها لمعلومات مفيدة عن عمليات التمويل والاستثمار، وبيان أسباب الاقتراض ومجالات استخدام الأموال المقترضة وكيفية تمويل التوسعات في المعدات والمباني، وكيفية تمويل الزيادة في رأس المال العامل، ومدى قدرة الشركة على الاستمرار في توزيع الأرباح على المساهمين.

كما يمكن استخدام النسب التالية التي تعتمد على مقارنة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي[1].

1- معدل تغطية ديون قصيرة الأجل = $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{متوسط الديون قصيرة الأجل}}$

يبين قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وكلما زاد هذا المعدل قل احتمال تعرض الشركة لمشكلة السيولة

2- معدل المرونة المالية= $\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{متوسط الديون الإجمالية}}$

يبين هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية دون الحاجة الى تصفية أو بيع الأصول المستخدمة، وكلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض المؤسسة

(1) كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص: 182- 183.

لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.وبتالي يقدم هذا المؤشر مدى القدرة على تسديد التزامات باستمرار إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة.

3- التدفقات النقدية الحرة:وتمثل مقدار النقدية القابلة لإنفاق على استثمارات جديدة، سداد ديون، شراء أسهم الخزانة، أو زيادة درجة السيولة، هذا المقياس يبين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية، كما يبين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، كما يبين مدى النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية – (الإنفاق الرأسمالي+ التوزيعات)

خاتمة:

تمثل قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية لأنها تبين مقدرة المؤسسة على توليد النقدية، ومدى مرونتها المالية، ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض.

إن تبويب التدفقات النقدية تحت ثلاثة أنشطة يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافى التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حده بصورة مستقلة، خاصة وأن الكثير من مستخدمي القوائم المالية يهتمون بصفة خاصة بالتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، بل أن البعض يعتقد أن النجاح هو تدفقات نقدية موجبة من أنشطة التشغيل.

أن تحليل قائمة التدفقات النقدية يتيح الحصول على مؤشرات هامة لمستخدمي القوائم المالية مثل عائد التدفق النقدي، والتدفق النقدي إلى المبيعات، والتدفق النقدي الحر.

الربط بين المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل والمحتوى ألمعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية يوفر وسيلة مراجعة انتقاديه إضافية - بجانب أساليب ووسائل المراجعة الأخرى - تبين المجالات والنقاط التي تحتاج للتقصي والتحليل للتحقق من انتظام الحسابات.

إن اعتماد مستخدمي القوائم المالية على مؤشرات كل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية أفضل من الاعتماد على مؤشرات قائمة الدخل فقط خاصة عند اتخاذ قرار يتعلق بالتعامل في سوق الأوراق المالية، فمن المسلم به أن أي منظمة أعمال يجب أن تحقق هدفا الربحية والسيولة.

قائمة المراجع:

1- الجمعية المصرية للمحاسبين القانونين (2006): معايير المحاسبة المصرية. أبو رامي للطباعة. مصر.

2- المعيار الدولي السابع، الجمعية المصرية للمحاسبين القانونين (2006): معايير المحاسبة المصرية. أبو رامي للطباعة. مصر.

3- دونالدكيسو، جيري ويجانت(1995)، تعريب أحمد حامد حجاج، ج2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

4- كمال الدين الدهراوي (2006): تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار. المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية.

5- محمد مطر، موسى السويطي(2008): التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات، القياس والعرض والإفصاح). دار وائل للنشر. عمان. الأردن، ط2.

6- محمد عبد العزيز خليفة، و آخرون، (1999): شرح معايير المحاسبة المصرية.ج1. مركز فجر للطباعة القاهرة.

6- AICPA ،APB opinion N°3 ،the Statement of sources and application of funds ، 1963.

7- AICPA ،APB opinion N°19 ،Reporting Changes in Financial Position ،1981

8- FASB ، SFAS ، N° 95 ، Statement of Cashflows ،FASB ،1987.

9- Mosich A ،N &larsen E ،j. ، Intermediate Accounting ، McGraw hill book Company ،1983.